

إستراتيجية التقريب بين المذاهب الإسلامية

مؤتمر المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة

(مؤتمر الإسلامي العاشر ماليزيا 2003)

انطلاقاً من الإيمان الراسخ بأن الوحدة الإسلامية من الخصائص القرآنية المقدسة للأمة الإسلامية، ومن الواجبات التي فرضها الله سبحانه وتعالى عليها، ومن أجل مقاصد شريعته المطهرة، وباعتبارها أحد أهم مستلزمات التكامل الإسلامي الحضاري.

واعتباراً بأن الأمة الإسلامية تفقد هويتها بل وذاتها، إذا فقدت وحدتها، وتنهدّ قواها إذا هي تجردت عنها، وتنادى عليها الأمم، إن هي اعتمدت على عددها لا على عقيدتها ومصدر تشريعاتها.

وشعوراً بضرورة العمل من أجل توحيد الصف الإسلامي، وتكثيف الجهود لتعميق روح التضامن في كل مجالاته، الفكرية، والعلمية، والعملية، وتحقيقاً لمقاصد الشريعة في التآزر والتعاون والتكامل المبني على التقارب والترابط بين أبناء الأمة الإسلامية الواحدة، وإعمالاً وتطبيقاً لأمر الله الداعي إلى الوحدة في قوله تعالى: ﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا﴾ (1)، فإن لاستراتيجية التقريب بين المذاهب الإسلامية أهدافاً سامية، سمو مرجعها الأول ومصدرها الأساس؛ الكتاب الكريم والسنة النبوية المطهرة، ومقاصدهما وغاياتهما في ضرورة الالتزام بها شريعة غراء، ومنهاجاً سليماً، وهي لذلك شاملة ونبيلة نبّل المحبة والتسامح، وعظيمة عظمة آفاقها المستنيرة ومضامينها البناء الواسعة.

ولشمولية أهدافها وعمقها، فإنها تأتي في مراحلها التنفيذية، مقسمة إلى: أهداف قريبة المدى، وأهداف بعيدة المدى، كما تأتي في إطارها التنظيمي، أهدافاً تلازمية وتكاملية، باعتبار أن أهداف الاستراتيجية جزء مكمل لأهداف التقريب

الذي هو المقصد الأسمى، كما أن لهذه الأهداف أهميتها الخاصة باعتبارها إحدى آليات العمل التنفيذي الذي يشمل أساليب العمل التنظيمي والإجرائي، الذي سيتضمن خطط عمل إسلامية، ترسم فيها مسائل التقريب وقضاياهم وميادين العمل والسبل والوسائل والآليات الخاصة بتحقيق أهدافه وأغراض استراتيجية التقريب. ويأتي من منظور تنظيمي يتعين البدء بالتعريف بأهداف التقريب وأغراضه، لكونه جوهر الغاية المقصودة من هذا المشروع، ولما يتعلق بأهدافه من احتمالات التطور والتوسع في إطار مبادئ التقريب وأهدافه الملزمة لمستجدات الأحوال، وتوفر الإمكانيات، وتغير الظروف، ولذلك تأتي في هذا المشروع كما يلي:

أولاً: أهداف التقريب

من خلال استعراض أهمية التقريب بين المذاهب الإسلامية وضرورة العمل من أجله، يتبين أن من أهدافه ما يلي:

1. السعي الجاد المبرمج لتضييق المسافة الخلافية القائمة بين المدارس الاجتهادية الإسلامية، التي تكونت في شكل قضايا ومسائل استنبطت أحكامها من مصادر تشريعية، وترعرعت خلال الحقبة التاريخية التالية لعهد نبي صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين، وهي في حقيقة الأمر وواقع الحال، ليست اختلافات بكل ما تحمله كلمة الاختلاف من مقاصد ومعان، استمدت وجودها من مفاهيم احتمالية اجتهادية، كانت لها مبرراتها الحياتية، مع التأكيد بأنها كانت اجتهادات ظنية في تشكيلات أمور الدين، ولذلك تم وصفها بأنها اختلافات رحمة، لمطابقة قوله صلى الله عليه وآله وسلم: "اختلاف أمتي رحمة" (2).

2. إثبات أن الاختلافات بين المذاهب والفرق الإسلامية لا يعني اختلافاً في جوهر النصوص التشريعية الثابتة في كتاب الله والصحيح من سنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وإنما هي مجرد اجتهادات، وخلاصة آراء علمية توصل إليها الفقهاء والأئمة والمجتهدون من بعدهم، لذلك فما هو قائم حالياً بين المذاهب، ليس إلا تعدداً في المصادر الظنية، وتوسعاً فكرياً في فهم نصوص الأحكام، وتنوعاً في القضايا والمسائل الخلافية، التي اقتضتها مستجدات ذلك التاريخ، ومجملها مستخرجة أحكامها من نصوص ظنية، على مستوى مدارك ومفاهيم إنسانية فردية أو جماعية، وقد تم انتشارها لسماحة الإسلام ورحابته، دون خروج عن ثوابته أو تجاوز حدوده.

3. التعريف بأن المقصود بالتقريب ليس دمجاً للمذاهب الإسلامية الحية في إطار مذهب أو مذاهب أخرى، كما أنه ليس لغرض الدعوة للاكتفاء بالجموع والمشاركات ورفض مسائل الاختلاف، أو التخلي عن كل أو بعض المذاهب وتركها،

والرجوع إلى رأي إسلامي جديد، كما يدعو إلى ذلك بعض الفقهاء، وإنما الغرض منه — كما سبقت الإشارة إليه — إبراز عناصر التقارب بين المذاهب كلها، وتعميق الصلة التشريعية، والعلم بأن كل أحكام الشريعات الإسلامية تعود إلى مصدرها الأساس، وهو القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، وأن بقية مصادر التشريع مستمد ثبوتها من مراجعها ومن أصول التشريع، أما الدمج أو الاحتواء أو التدويب فذلك أمر غير وارد، وغير مستساغ، لاستحالة وقوعه وصعوبة التفكير فيه، ويرفضه العقل الإسلامي، ولا يقبله منطق الحكمة. وحول هذا الأمر يقول الإمام مالك رضي الله عنه: "قال ابن حاتم، قال مالك: ثم قال لي أبو جعفر المنصور: قد أردت أن أجعل هذا العلم واحداً، فكتبته إلى الأمراء وإلى القضاة فيعملون به، فمن خالف ضربت عنقه، فقلت يا أمير المؤمنين: إن النبي ﷺ كان في هذه الأمة، وإن اختلاف العلماء رحمة من الله على هذه الأمة، كل يتبع ما صحَّ عنده وكل على هدي وكل يريد الله"، مما يدل أن تدويب الأفكار الاجتهادية أو تهميش أي مذهب، أمر غير مطلوب.

4. التعريف والتذكير بأن جميع المسائل الخلافية وأحكام المذاهب الفقهية والآراء الاجتهادية، لم ينفرد بأي منها مذهب معين، وأن جل المسائل الاجتهادية كان قد اشترك في القول بها والأخذ عن أكثر من إمام وفقه مذهب، وربما التزم بها أكثر من مجتهد، وبالتالي ليست مختلفة اختلافاً كلياً مع كل المذاهب، كما نجد أن بعضاً من هذه المذاهب كانت قد التقت مع مذهب أو مذاهب أخرى في قواعد فروعية خلافية، وفي أكثر من قاعدة أصولية اجتهادية، ولكثرتها في فروع الفقه الإسلامي، فقد أشرنا إلى كتبها في هذا المشروع.

5. جعل التأليف بين قلوب أتباع المدارس الإسلامية والتقريب بين وجهات النظر هدفاً أساساً تسعى المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة لتحقيقه، من خلال اتخاذ إجراءاتها التنظيمية والعملية، ومنها إقرار هذه الاستراتيجية، ورسم الخطط العملية لتحقيقها، وتنفيذ برامجها وفق إمكانياتها المتاحة، وفي ظل ما يتاح لها من تسهيلات علمية ومادية، وما تسهم به الدول الإسلامية من فرص لبلوغ مقاصدها وتحقيق غاياتها.

6. التأكيد على أن الجوامع والمشاركات من المسائل والقضايا الفقهية بين المذاهب، أكثر بكثير من مسائل الاختلاف، ولذلك فإنها من عوامل التقريب وأسس من

أسسه، كما هي معيار وحدة الأمة. والاحتفاظ بقواعد المذاهب كمطلقات فكرية وفقهية توجبها المصلحة الإسلامية، دون إخلال بثوابتها العليا، أو الخروج عنها، ويأتي التأكيد على وجوب الالتزام بمبدأ الاحترام المتبادل بين المذاهب واعتبار ذلك من المستلزمات المهمة، اقتداءً بما كان عليه أئمتها الأعلام، وفي السبيل نفسه الذي سلكه العلماء، والنهج نفسه الذي سار عليه المجتهدون منذ نشأة المذاهب.

7. الوقوف علمياً وتاريخياً على أسباب الاختلافات الفقهية ودوافعها، ونشوء بعض الفرق الإسلامية واندثارها، لتقف الناشئة المسلمة وعامة الأمة الإسلامية، على معرفة كوامن تلك المعطيات من الأمور المثيرة للاختلافات، ليسهل ردم براكينها وإخماد منابقتها، وتيسير تقطيع شوائبها، وصولاً إلى حلول عملية لمشكلاتها التي شملت مناحي حياة المسلمين كافة.

ومن منطلقات أغراض التقريب بين المذاهب وأهدافه، تتحدد أهداف استراتيجية التقريب التالية :

ثانياً : أهداف إستراتيجية التقريب

لا شك في أن أي عمل يراد له النجاح وبلوغ الغاية المتوخاة منه يتطلب أن تكون له أهداف واضحة، ضماناً لنجاح برامج التقريب وأنشطته، ولذلك فإن هذا المشروع يستهدف تحقيق ما يلي :

1. جعل التقريب بين المذاهب الإسلامية هدفاً إسلامياً متجدداً، تُعنى بتحقيقه الدول الإسلامية كافة.

2. تحديد الطرق العلمية والعملية والمسالك المستنيرة لفهم أبعاد الرسالة الإسلامية، وضبط مفهوم ما يسمى بالاختلافات المذهبية، الفقهية منها والأصولية، والإسهام في التعريف بأن التفرقة المذهبية المفتعلة التي أدخلتها النزاعات المشبوهة والصراعات الفكرية غير المشروعة، والتي تجاوزت حدود الاختلافات المحمودة والمقبولة إسلامياً، ليس لها جذور إسلامية، ولا مرجعية تشريعية، ليتجنبها المسلم، حفاظاً على اللحمة الإسلامية، والتأكيد على أن ما عداها من الاختلافات الفقهية، لا يعدو كونه اجتهادات فكرية وآراء ظنية، تنمو بنمو الوعي الإسلامي الصحيح،

وتتعدد بتعدد نوعية الحياة، وتتجلى أبعادها ومقاصدها في إطار تطبيق أهداف هذه الاستراتيجية وتحقيقها.

3. الارتقاء بثقافة التقريب المذهبي والفقهى لدى الأجيال الإسلامية، وتهيئتهم لفهم ما برز على الساحة العلمية، وما يستجد فيها، في إطار تصحيح فهم مقاصد ما أطلق عليه اختلافات فكرية وفقهية، وتذويب النزاعات الجدلية، بالقدر الممكن، والاستفادة من التعددية الفكرية في إطار الشريعة الإسلامية.

4. إبراز أسس العلاقات المتينة التكاملية القائمة بين المذاهب الفقهية الإسلامية القائمة، وتفعيل مبدأ العمل الاجتهادي وفتح آفاقه وعلومه، وفق الأصول والقواعد المقررة فقهيًا.

5. حصر المسائل الخلافية في المسائل والقضايا الظنية، وردها إلى مصادرها الصحيحة، بغرض إزالة أنواع الشك حول نوازع الاختلاف العقدي، بما يوضح الصحيح من العقائد الإيمانية والقواعد الإسلامية الجلية.

6. العمل على تذويب الغلو والتعصب المذهبي، أينما وجد، والارتقاء بمفهوم الاختلافات الفقهية إلى مقاصدها، وإعادة إلى جذورها الإسلامية الصحيحة، دون حيف أو تشنج أو تعصب، بغرض إيجاد أرضية إسلامية صلبة للتبادل المعرفي، وتكوين وحدات فكرية إسلامية تتفاعل مع المستجدات الحياتية، وتعي التحديات الجديدة التي تحق بالعالم الإسلامي.

7. السعي إلى مضاعفة الجهود الإسلامية الهادفة، بغرض الوقوف — بفعالية إيجابية — أمام التيارات المعادية للإسلام، والتصدي لها بعزيمة إسلامية موحدة، وبالذات هيئات التنصير التي تستهدف هدم البنية الإسلامية، أو التشكيك فيها، وللممكن من صد الغزو الفكري المعادي للإسلام والمسلمين، ومواجهة الانحلال المعرفي الذي يروج له عبر مغريات العصر، والعمل على تسخير التقنيات العلمية والآليات المتطورة ووسائل الاتصال الجماهيري ذات الأثر الإيجابي، لمصلحة المسلمين جميعاً، حفاظاً على عقيدتهم السمحة، وهويتهم الإسلامية التي عليها عماد حياتهم.

مبادئ التقريب بين المذاهب

هذا الفصل يتناول بصورة مختصرة، الإجابة على تساؤل: أين سيتم تنفيذ استراتيجية التقريب بين المذاهب؟، ومن أين ستطلق برامج التطبيق العملي وأنشطته؟، وأين سيتم تنفيذ خطط التقريب بين المذاهب الإسلامية وبرامجه؟. والذي أكسب هذا الفصل أهمية خاصة، كونه شكل القاعدة المحورية التي ستبذل فيها وستنطلق منها سبل التطبيق الفعلي والمتكامل لبرامج الاستراتيجية وأنشطتها، التي ستقوم الجهات المسؤولة والمعنية بتنفيذها، وفق خططها الزمنية التي رسمتها هذه الاستراتيجية، وصولاً إلى تحقيق أهداف التقريب بصفة عامة، وأهداف هذه الاستراتيجية وبرامجها، بصورة خاصة. وتحدد أهم وسائلها في المبادئ التالية :

أولاً: الحوار الفكري

إن الحوار الفكري الإسلامي، الذي يستمد مرجعيته المنطقية الأساس، ومنطلقاته الفكرية، وأساليب أدائه، من أسس الشريعة الإسلامية التي جاء بها الرسول الأعظم سيدنا محمد ﷺ رحمة للعالمين، والتزم بها قولاً وعملاً الصحابة الراشدون، ومن تبعهم من الأئمة والفقهاء والمجتهدين، يعتبر ضرورة قصوى ومطلباً حياتياً ذا أثر بالغ وحيوية متناهية، لكونه المنطلق الأول لقواعد الاتفاق، والمركز الأساس لقبول الجدل العلمي الموصل إلى أحد مقاصد الإسلام العظيمة، وهو التآلف والتقارب والتناصح.

وإذا كان ديننا الإسلامي في مفهومه التشريعي قد أوجب الحوار الحسن، والجدل المقنع مع الكفار والمشركين ﴿وجادلهم بالتي هي أحسن﴾ (1) كما يقول جل وعلا، فهو بالأولى والأحرى إلزامي عند مقتضيات تحاور الإخوة المسلمين، ولا سيما حول مجمل قضايا الساعة ومستقبل أمرهم. ومن أهم الأمور الدينية والدنيوية، الحفاظ على الذات الإسلامية، وعلى هوية المسلمين الحضارية. والمعروف من قضية آية الحوار والجدل: أنها تضمنت أمراً بوجوب الحوار الحسن في كل القضايا الحياتية، وبالذات منها ما يتعلق بأمور الدين، وإنما بالطف الكلام وأرهف العبارات، وأقوى الحجة وأصدق الدليل، وبأكثرها حصافة وموضوعية، تعزيزاً للروابط الإسلامية الجامعة، وتمتيناً لوشائج الوحدة والقربى، وتعميقاً للصلات الأخوية بين أبناء الأمة الإسلامية الواحدة.

والمقصود بالحوار الفكري في هذا المشروع : تبادل المعرفة وقبول الحجة المنطقية المدعومة بالدليل الشرعي الصحيح، دون جمود أو تصلب، أو عصبية مذهبية أو عرقية، أو أي نوع من أنواع العصبية الذميمة المخالفة للقواعد الإسلامية. ويقتصر الجدل والحوار، وتداول الحجة العلمية الصحيحة شرعاً وعقلاً على العلماء والفقهاء وأصحاب الفكر الإسلامي والمجتهدين، ممن بلغوا من العلم مستوى يؤهلهم لولوج هذا الميدان الحيوي المهم.

والحوار بين أبناء الأمة الإسلامية، لا بد أن يسير وفق ضوابطه المعروفة، وفي إطار منهجية محددة ومدروسة، تستقى من آداب الحوار الإسلامي، وتحدّ آفاقه ومحاوره، وتشرف على تنفيذه، راعية هذه الاستراتيجية — المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة — بقصد ضمان النجاح والاستمرارية، والوصول بالحوار إلى آفاقه وغاياته وأهدافه. ويدخل في إطار الحوار ما يلي :

1. اللقاءات الفكرية والعلمية بين قادة الرأي والعلماء والمفكرين والفقهاء الشرعيين، وبمشاركة الأجهزة المختصة المعنية، سواء منها ما كان على المستوى الرسمي، أو على مستوى المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في إطار العمل الإسلامي، بقصد توسيع قاعدة الحوار وشموليته لأكبر جمهور إسلامي ممكن، وبغرض تضافر العمل المشترك وتبادل الرأي والمشورة، وانتشار أضوائه على كل بقاع العالم الإسلامي، وليسهل التعريف بالأنشطة التي تستهدف التقريب والتلاحم الفكري والمذهبي بين أفراد المسلمين.

2. ملتقيات الشباب المسلم والاستفادة من معسكراتهم الشبابية التي يجب أن تتكرر موسمياً، على أن يتجمهر لها الشباب المسلم في مخيمات إسلامية محلية وإقليمية، وتقدم لهم الصور الصحيحة عن الإسلام وحياة الصحابة الراشدين وحول الوحدة الإسلامية، وليكتسبوا فيها المعرفة الصحيحة للمذاهب الإسلامية، ويتبينوا الحقائق عن صور الاختلافات الفقهية. فهذه الملتقيات تعتبر مهمة وضرورية، ومن أنسب فرص التبادل العلمي وأفضلها، لاستجلاء المعرفة الصحيحة والمعلومة الحقيقية عن المذاهب الإسلامية.

3. مراكز العلم والثقافة ومجالس العلم، بحيث يدمج في مناشطها ويتم التركيز فيها، على محاور ومواضيع تتعلق بالتعريف بمساوئ الاختلافات المذهبية وشرح أسبابها ونوازعها، بغرض تعميق فهم الإسلام، وتبيان مقاصده وتكامله، في سبيل حياة أفضل.

على أن تستغل لهذه الأنشطة : قاعات المراكز الثقافية، وفصول التعليم، وأماكن الدراسة، وميادين نشر المعرفة، ومقار الجمعيات والاتحادات المهنية، باعتبارها من الوسائل المتاحة، ولما لها من أدوار إيجابية، في توعية الجماهير، وقدرتها على الإسهام في تصفية ما علق بأذهان المشاركين من المت مذهبين عن المذاهب الإسلامية، يصاحب تلك الأنشطة، تكرار المؤتمرات المحلية والوطنية، المتخصصة في ميادين التقريب، والمشاركة الفاعلة في المؤتمرات الإقليمية والدولية التي تتولى معالجة موضوعات الخلافات المذهبية الإسلامية، وبما يمكن من التعرف على أساليب التقريب ووسائله.

4. تبادل المعارف والكتب والمطبوعات والنشرات التعريفية المتضمنة مواضيع تستهدف التقريب، والدراسات البحثية العلمية التي تهتم بالتعريف بفقهاء الإسلام وأئمة المذاهب الإسلامية ومجتهديها، مع التركيز على توسيع قاعدة النشر والتأليف، والاهتمام بالمذاهب الفقهية وتبيين مصادرها التي اعتمدت عليها في كل مسائلها الاجتهادية لمناقشتها، والتحاور حولها، بما يضمن إغنائها والوصول بها إلى غاياتها في الوحدة القلبية المطلوبة إسلامياً، وسواء تم ذلك عن طريق تبادل المطبوعات والنشرات والمؤلفات، أو استعمال وسائل التواصل الحديثة، كالإنترنت ونحوها، من وسائل التواصل الفاعلة والقادرة على تبادل الحوار المباشر، لتتعمق معرفة الآخرين بمكانة هذا المذهب أو ذاك، والتعرف على مواقفه من خلال عرض اجتهادات فقهاءه وتصفح آرائهم المبنية على مصادر الشريعة الإسلامي، وبذلك تنمو المعارف وتفتح الآفاق العلمية، وتتضح صور ما كان خافياً عن هذا المذهب أو ذاك.

ثانياً: ميادين البحث والدراسة

وهذا الميدان له آفاقه الواسعة، ومجالاته الكثيرة والمتعددة، كما أن له فوائد الجلية، وتأثيره الفاعل في تكوين الأجيال فكرياً وتربوياً ومعرفياً وثقافياً، إلى جانب ما يتضمنه من مصالح جمة، تسهم وبشكل كبير، في نقل الفقه الإسلامي وترجمته، بأسلوب حضاري متميز، إلى جانب دوره الكبير في إغناء المكتبة الإسلامية، ودعمها

بالجديد في ميادين التقريب، وبما يصلح المجتمع الإسلامي ويتيح للفرد وللجماعة، وبشكل متواصل، متابعة التقريب وتبنيه قولاً وعملاً.

وتضطلع بمسؤوليات هذا الميدان، مراكز البحوث الدينية والثقافية، ومؤسسات التعليم والدراسات الجامعية العليا والمتوسطة، للاعتبارات التالية :

(أ) إن الجامعات والمعاهد ومدارس التعليم مجتمعة ومنفردة، تبنى فيها عقول الناشئة، وفيها تتكون مدارك الأجيال، وفيها يتربى الإنسان ويتعلم المسلم أمور دينه ودنياه، وتفتح فيها الآفاق الفكرية وتنمو القرائح العلمية، لذلك فإنها تعتبر أعظم ميدان وأوسع مجال لنشر ثقافة التقريب بين الأجيال وتزكيتهم بالأفكار الوجدانية الإسلامية. ومن هذا المنطلق، فإنه من الأهمية بمكان، وفي إطار أهداف هذه الاستراتيجية، إعادة النظر في برامج التعليم خصوصاً فيما يتعلق بمواد التربية الإسلامية، والعمل على توحيد منابعها، وتصحيح مفاهيمها حول بنية المذاهب الإسلامية، وتكييف برامجها ومناهجها التعليمية، وفق الأسس والأغراض التي تستهدفها، مع تفهم الخصوصية المحلية وإزالة ما علق بها أو بمراجعها الدراسية من شوائب القدح والنيل من المذاهب الإسلامية الأخرى، مع العمل على دعم مناهج الدراسات العليا لا سيما التخصصية منها، وتوفير إمكانية قدرتها على تخريج المجتهدين والعلماء المبرزين في مسائل الفقه وعلوم الدراية، ومكونات الرأي المبني على النهج الإسلامي القويم، وتعميق العلم والمعرفة بأصول الاجتهاد وقواعده، ومتطلباته من العلوم المساعدة، وتشجيع ذوي المواهب والحفظة، للانخراط في الدراسات التخصصية الجامعية والعليا.

(ب) مراكز البحث و الدراسات التخصصية : وهذه المراكز إلى جانب مهامها الأساس المتمثلة في التنسيق والتكامل بين برامج البحوث العلمية والدينية والدراسات التخصصية وتحليل المعلومات، فإنها تعتبر من أهم ميادين التقريب، حيث يمكن أن يتم فيها تبادل الخبرات البحثية واكتساب المعلومات عن المدارس الإسلامية، ونقلها إلى روادها بأسلوب علمي صادق ومؤثر، وإلى جانب أنه بإمكانها أن تسهم في تبيين مواطن الاختلافات الفقهية، وبنوع دقيق من الموضوعية والمصادقية، وحصص الاختلافات الفكرية والفقهية الإسلامية في نطاقها الضيق، مع العمل على تحليل

أبعادها الفكرية والفقهية، ومقارنتها مع أصولها التي استنبطت منها، وانبثقت في ضوئها، لتتكون منها دراسات مقارنة علمية، يستفيد منها أبناء الأمة الإسلامية الواحدة، ويتحقق من خلال أنشطتها مقاصد هذه الاستراتيجية.

ج) المساجد ودور العبادة : فلقد أثبتت الأدلة التاريخية وسير حياة المصلحين وأئمة العلم والمجتهدين والفقهاء، أن دور العبادة، أيّاً كان شكلها أو حجمها، مساجد كانت أو جوامع أو حوزات، هي وحدها التي تم فيها تكوين الأئمة والعلماء المجتهدين، والأفذاذ من الفقهاء والدعاة والمفكرين، وأنه كان لها دورها البارز والمؤثر في تكوين سلوك المتعلمين وروادها من الطلبة والتلاميذ وحتى عامة المسلمين وتهذيبهم، كما كان لها أثرها في تثبيت روح الإيمان، وتركية الأخلاق الإسلامية وتهذيبها، وأن لها الفضل الواسع في تعميق روح الوحدة الإسلامية. وحتماً فإنه لا يزال لديها إمكانياتها الكبيرة والفاعلة في ميادين عملية التقريب وتحقيق أهداف استراتيجيته، فهي وليس غيرها، التي أنجبت الفقهاء والعلماء والأئمة، وقادة الفكر، ومنها شعت المعرفة، وستظل على مقدره عالية في تأهيل من سيكون عليه المعول في تحقيق أهداف التقريب والوصول بهذه الاستراتيجية إلى مقاصدها النبيلة، لذلك فإن الاستفادة منها في مجال التقريب من الأمور الميسورة، ولا تحمل أي صعوبة، بيد أن الأمر يعتمد على ما يلي :

1. العمل على إحياء رسالتها، وإعمارها بالعلم والعلماء، والاستفادة منها لتؤدي مهامها في إشاعة روح التسامح بين المت مذهبيين، وتأصيل الفضائل الإسلامية، وتقوية روح التكافل والتآزر، وإذكاء نمط التعاون والوفاق الأخوي، على أساس من التمسك بروح المحبة والوحدة الإسلامية.
2. تكوين أئمة الفكر الإسلامي ووعاظه وخطبائه المقتردين بثقافة التقريب، وتمكينهم من الأداء العلمي المتوازن، المستند إلى الدليل الصحيح القاطع، في فضاء إسلامي يسمح لهم بمضاعفة الجهد، وبذل الوسع في ميادين التقريب بين المذاهب الإسلامية، بروح إسلامية عالية متجردة سمحة.
3. تزويد مكاتب المساجد والجوامع والمكتبات العامة، وإعمارها بالمطبوعات والكتب والمنشورات الإسلامية التي تتضمن مسائل التقريب، والدعوة إليها بقصد الإسهام الفاعل في إزالة العوائق والشوائب التي التصقت بتاريخ المذاهب الإسلامية،

وتصفية مانشر عن بعضها بما ليس صحيحاً عنها، لما لذلك من أثر إيجابي في تجديد معارف المسلمين، وإذكاء معلوماتهم، وتوجيههم إلى مسالك الوحدة ومناهج الحياة الإسلامية الصحيحة، وتأسيس روح التضامن والوفاق الأخوي، التي هي في أساسها من مقاصد الشريعة الإسلامي وأساس من أسس الدعوة المحمدية، كما هي قوة من قوى الدين الحنيف، وأصل من أصوله التي استندت إليها نهضة الفكر الإسلامي وحضارته التليدة الخالدة.

(د) المراكز الثقافية : وفيها تتعدد أنشطة ثقافة التقريب وبرامجها وتنوع وسائل التعريف بالمذاهب، وعن طريقها وفي فضاءاتها يسهل النشر وتبادل المعلومات عن الأنشطة الفكرية والعلمية والدينية، لذلك فإن دورها مكمل لأدوار ميادين تحقيق التقريب، إضافة إلى أن لها من الميزات الحديثة ما يجعلها من الميادين المفضلة التي لا غنى عنها في مثل هذا المجال، وهي إلى ذلك قادرة على أن تسهم في تنفيذ غايات هذه الاستراتيجية وتحقيقها، وترسيخ مقاصدها. ومن هذا المنطلق فإنه يمكن لها أن تقوم بحمل قسط كبير من مسؤولية نشر الوعي بثقافة التقريب، وتسهيل التعريف بالمذاهب، إلى جانب مهامها الأساس المتمثلة في نشر الوعي الإسلامي، وتجسيد مظاهره الحضارية التي يعتز بها الإنسان المسلم أينما وجد وحيثما حل.

وحتى تستعد لتؤدي دورها التكاملي، فإنه لا بد من تأهيلها ودعمها بمتطلبات ما سيلقى عليها من مسؤوليات في مجال التقريب بين المذاهب، في إطار خطط هذه الاستراتيجية وبرامجها.

ثالثاً، الإعلام ووسائل الاتصال

مما لا شك فيه أن لوسائل الإعلام وآلياتها، الحديثة منها والقديمة، المتقدمة منها والمتطورة، دورها المتميز في توصيل المعلومة وتعميق مفهومها بأسرع أسلوب، وأكثر تأثير، وهذا يعني أن دورها في مجال التقريب دور متفرد وناجع، ولذلك فإنه يعتبر من الميادين المهمة جداً، في كل ميادين عمليات تنفيذ استراتيجية التقريب ومراحلها، بدءاً بمراحل التوعية والتنظيم والتخطيط، وانتهاء بمراحل التنفيذ والمتابعة والتقييم، ولا فرق من منظور الحاجة والعطاء والوفاء بالمهام، بين آلية ووسيلة وأخرى، سواء من حيث تحمل المسؤولية، أو من حيث العمل الإعلامي، فكل منها له أداء مفيد وناجح

ومكمل لدور الآخر، لا اعتبار أن لكل وسيلة جمهورها وروادها ومتبعوها، وهيكلتها مجتمعة تحتل مساحة واسعة من الفضاء الإعلامي. ومن هذا المنظور فميدان الإعلام يعتبر من أهم ميادين تنفيذ برامج هذه الاستراتيجية وخططها، ومن أكثرها تأثيراً وفعالية.

ولبلوغ مقاصد التقريب، وللوصول إلى غايات استراتيجيته : فإن الاستعانة به صارت ضرورة ملحة، كما أنه لا غنى لأي ميدان آخر من ميادين التقريب عنه، فهو في ميدان التعليم كما هو في ميدان الثقافة والنشر، كما هو في ميدان التوجيه وميدان الدعوة، وغيرها من الميادين، وبحكم أثره وتأثيره، فهو من منطق العصر يعتبر لسان الحال، والمقام والمقال، ومن هنا يتبين أن دعمه وتميئته أطره العلمية والفنية وتأهيلها، يعد من أولويات برامج هذه الاستراتيجية، ومن أبرز اهتماماتها، لأنه سيعنى بتوصيل برامج وأنشطة هذه الاستراتيجية إلى المستهدفين، وفقاً لخططها وبحسب متطلبات المرحلة وإمكانات البرامج والأجهزة المتعاونة.

رابعا : التأليف والتحقيق والنشر

هذا الميدان من المنظور العام لهذا المشروع، يعتبر من الميادين المساعدة لانطلاقة الاستراتيجية، وتحقيق التقريب، لما له من آثار إيجابية طيبة ومفيدة، توثق وبصفة دائمة، الحقيقة التاريخية لأبعاد الاختلافات الفكرية والفقهية، وبواعثها ومبرراتها، وترسخ الحقائق الناصعة وتبين الصورة الصحيحة عن الإسلام والمسلمين، فهو إذاً، ميدان إشعاع نير ومستمر، وموئل هدي دائم، لذلك فالاستفادة منه كبقية ميادين التقريب، تعتبر من الأمور المهمة والضرورية لصالح الأجيال، ولمن يعينهم أمر وحدة المسلمين، ولما له أيضاً من تأثير في الرد على الشبهات التي تحتلقها الفئات المعادية للإسلام، كما أن له إسهامات إيجابية في التصدي للهجمات المستعديّة والموجهة إلى كيان الأمة الإسلامية.

وللاستفادة من هذا الميدان وتفعيله، وصولاً إلى تحقيق استراتيجية التقريب وتطبيقها، فإن الأمر يتوقف على دعم الحكومات الإسلامية وتشجيعها، والمؤسسات العلمية والثقافية، وجمعيات العمل الثقافي الإسلامي، باشتراك المنظمات المعنية وإسهامها، لتفعيل جوانب العمل الآتية:

1. تشجيع تأليف الكتب المشتركة بين المذاهب ودعمه، في علوم التفسير والرواية، والفقه المقارن، وإعادة كتابة التاريخ الإسلامي، وتصفيته مما علق به من شوائب مختلفة عن الاختلافات المذهبية، والعمل على إزالة أثرها، بقصد إظهار حقائق الإسلام الصحيحة الناصعة، وتعرية أباطيل خصومه.

ويتحقق ذلك من خلال ما يلي :

أ) العودة المجردة إلى مصادر التشريع، واستعمال الفكر المستنير والعقل الثاقب الصافي، في إطار الوحدة الإسلامية وتوحيد المسلمين، وإن تعددت في فروع الاختلافات الفقهية، وتنوعت الرؤية الاجتهادية.

ب) إعادة نشر مراجع التفسير والفقه الإسلامي التي لها صلة بأهداف التقريب، وعلى سبيل المثال منها : في مجال التفسير، مجمع البيان للطوسي الذي أقرته لجنة من علماء الأزهر الشريف، وفي مجال الفقه المقارن، كتاب البحر الزخار للإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى، باعتباره من مصادر كتب الفقه المقارن، وغيرها من المؤلفات التي كان قد ألفها أصحابها جامعة لأقوال أئمة المذاهب الإسلامية ومجتهداتها.

2. معاودة إصدار مجلة "التقريب" التي كانت تصدر من القاهرة، وتتولاها مؤسسات التقريب القائمة، على أن تعتبر مجلة كل المذاهب، وتعنى بموضوعات التقريب، وأن تشرف عليها لجنة علمية متخصصة منبثقة عن المنظمة الإسلامية للترية والعلوم والثقافة، ومختارة من مجتهد المذاهب الفقهية الشهيرة.

3. دعم التحقيق والنشر للكتب التراثية والمؤلفات الإسلامية القديمة التي صدرت عن مختلف المذاهب الإسلامية، لاسيما المراجع التي عيّنت بالتقريب، مع مراعاة تنقيتها من كل ما يسيء إلى المذاهب الأخرى، ويتم ذلك بوسائل عديدة، منها :

أ) تشكيل لجان علمية عملية مختارة من ممثلين عن المذاهب كلها، لتعنى بالتمحيص والتدقيق، وإقرار النشر، والتقويم، كما تعنى بتشجيع الباحثين وتوجيههم في مسارات التقريب.

ب) تكليف من يتحلى بالمعرفة العلمية ويتميز بالتمسك بالاعتدال والبعد عن الشطط المذهبي، وله مواقف مع الحق، للتحقيق أو التأليف أو الكتابة حول مواضيع مختارة، تستهدف تحقيق التقريب وتطبيقه.

خامساً: الاهتمام بالجاليات الإسلامية

يؤكد أهمية هذا الميدان وإمكانية إسهامه في نشر ثقافة التقريب، حاجة شريحة كبيرة ومهمة من أبناء المسلمين القاطنين في المهجر إليه، لذلك فإن إغناء واستغلال الفرص التي يُتيحها، مما يجمع شمل الإخوة في العقيدة، ويعرفهم بالصحيح من المنقول عن التراث الإسلامي الخالد، ويسلحهم بالمعلومات الصحيحة عن الإسلام ومذاهبه الفقهية ويعرفهم بدوافع اختلافات المذاهب ونوازعها، ومصادرها وأصولها المستمدة من التشريع، لتتوحد معرفتهم بأصول دينهم وتستقيم أمورهم الدينية ويتمكنوا بالمعرفة الصحيحة من مواجهة النفثات التي يواجهونها في غربتهم، وليتمسكوا بدينهم على صحة من عقائدهم، وعلى منأى مما يفرق شملهم ويوهن قواهم.

ويأتي في مقدمة عملية التقريب في هذا الميدان، دعم الأماكن التي تسود فيها أمية العلم بالإسلام، والجهل بثقافة التقريب، وبالأخص منهم من يعيشون تحت تأثير التنصير والتهويد، أو من يعيشون في الأجواء المنافية سلوكاً واعتقاداً للدين الإسلامي، ولذلك فإن هذا الميدان، وإن تشعبت مناخاته، وزادت مسؤولياته، وإن كان يشمل إلى جانب الدول الإسلامية، معظم أماكن وجود المهاجرين المسلمين، فإنه يأتي في مقدمة ميادين تنفيذ الاستراتيجية وتطبيقها، لأهميته الخاصة والبالغة، ومن منطلق ذلك الاعتبار، فإنه يحتاج إلى الجهد الإسلامي المكثف والبالغ ومنحه الأولوية للخصوصية التي تعانيها الجاليات الإسلامية في مجال الفتوى والمرجعية التشريعية الإسلامية.

سبل تنفيذ استراتيجية التقريب

شملت الفصول السابقة أسس التقريب بين المذاهب الإسلامية، كما أوضحت أسباب الاختلافات الفكرية والفقهية ونوازعها التي ارتكزت عليها أساليب عمل هذه الاستراتيجية وبرامجها، وبيّنت صياغة أهدافها وغاياتها، لا لغرض العرض البياني والسرود التوضيحي، بل بقصد رسم الخطوط العريضة لاستكمال بنية استراتيجية التقريب وإخراجها في شكلها التنظيمي المتكامل، لذلك يرد هذا الفصل شاملاً سبل تنفيذ خططها وبرامجها ووسائلها، وموضحاً الكيفية التي ستكتشف بها

مراحل التطبيق، وما تستدعيه من جهود وإمكانات، وما عساها أن تواجهه من صعوبات ومعوّقات.

ونعتقد بأن رسم الخطط الزمنية، وتحديد نوع الأنشطة والبرامج التي تضمنتها هذه الاستراتيجية، مرهون بإقرار الأسس الفكرية والعلمية ومبادئ التقريب، ودواعي تأكيد ضرورتها ووجوب التفكير فيها، بل وتبنيها، ويصاحب ذلك التفكير على مدار مراحل تطبيقاتها العملية، بغرض الوصول إلى تحقيق أهداف الاستراتيجية المحددة، خاصة في وقتنا الحاضر الذي يواجه فيه العالم الإسلامي تحديات حضارية كبيرة، ومشكلات اجتماعية بالغة الخطورة، وبدرجة عالية ومكثفة، لارتباط التقريب بمقصد إسلامي شريف، يوجب التشريع وتحتمه الضرورة وتقتضيه مصلحة المسلمين — وتلك هي قضية الوحدة الإسلامية، باعتبارها الهدف الأول والأساس للتقريب — ولأثره البالغ ودوره الكبير في صنع الاستقرار الشامل، وصيانة أمن الأمة الإسلامية سياسياً، وثقافياً، واجتماعياً، واقتصادياً، ولما له من مردودات إيجابية كبيرة، في شتى نواحي حياة المسلمين، والحياة الانسانية كلها، ولما له من موجبات عديدة، يأتي في مقدمتها: الحفاظ على هوية المسلمين، وتمكينهم من التمسك بحقهم في الصدارة الحضارية التليدة، والدفاع عن الإسلام كأشرف شريعة، وأصدق منهاج حياة.

وتلك مقتضيات بديهية تسوغ أن نبرز في هذا الفصل ملامح سبل تنفيذ الاستراتيجية، بشكل يضمن لها الإسهام في تحقيق أهداف التقريب، ويمكنها من الوصول إلى الغايات المتضمنة، ولتسخير ما يلزم لها من الجهود العملية، والإمكانات المادية والبشرية، ولتذليل ما عسى أن تواجهه من صعوبات وعوائق ومشكلات.

واستجابة لدواعي إعداد خطط تنفيذ الاستراتيجية، ومتابعة انطلاقها من كل ميادينها التي ستنطلق منها حركة هذه الاستراتيجية وتفاعلاتها، ينبغي استخدام الوسائل المشار إليها في هذا الفصل لبلوغ أهدافها وغاياتها، والتي تعتبر من المنظور الإسلامي، العام والشامل، موجباً للاهتمام الكامل، ومدعاة لتنشيط العمل الإسلامي الموحد، بجدية متناهية، سعياً للوصول إلى تحقيق المقاصد الإسلامية، ومراعاة لمقتضيات ظروف عالمنا الإسلامي اليوم وأحواله، وما يعانيه من مشكلات حادة، في كل شعب الحياة وميادينها، مع التطلع الواعي إلى ما ستواجهه الأجيال الصاعدة، من

جاء آثار التشردم والانطواء وتورم العصبية المذهبية القائمة، على افتراض وجود اختلافات بين أتباع هذا المذهب أو ذاك.

ومع توسع القضايا الفكرية والفقهية في ظل الاجتهاد الديني، فإن تقوية الوحدة القلبية بين المسلمين، يجب أن تبقى في كل الأحوال مبدءاً وهدفاً ومصيراً لكل المسلمين، كما هي مقصدٌ مهمٌّ من مقاصد الإسلام، يقول الله سبحانه وتعالى مذكراً جميع عباده: ﴿إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون﴾ (1)، وصفة الوحدة هذه تقضي على كل الفوارق المبنية على الجنس أو اللون أو اللغة، وهي وإن كانت متشعبة المسالك متعددة المناهل، فإنه لا بد من السعي الجاد والمتواصل لإظهار أنها من الحقائق الإسلامية الناصعة لمن جهلها، أو تجاهلها، أو لمن حاول أن يلصق بالإسلام ما ليس فيه.

وستبدأ مسيرة التقريب بسدّ ثغرة الاختلافات المذهبية، والرجوع فيما فيه خلاف أو شك، أو لم يفهم المراد منه، إلى النص التشريعي الأساس من كتاب الله الكريم، وسنة نبيه ﷺ، يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول﴾ (2).

مع التأكيد الثابت بأن أيّ اختلاف في الأحكام الظنية من قضايا التشريع الإسلامي ومسائله، وما ظهر في شعائر العبادات، وبعض أحكام المعاملات، لا يعني ثبوت الاختلاف في ذات النصوص التشريعية الأساس، كما أنه ليس فيه خروج عن الحدود.

من تلك الأسس ومن تلك المنطلقات، فإنه لا مبرر لجعل الاختلافات الفقهية سلاحاً فتاكاً يقوى على تفتيت عرى الوحدة الإسلامية، ويهدد كيانها، وفي الاعتقاد أن العمل العلمي المستهدف لإزالة الشبهات الفكرية والضبابيات المذهبية، يؤكد على سماحة الإسلام، وحنيفيته التي جعلت منه منهجاً قادراً على استيعاب كل أنواع المستجدات الحياتية، والتطورات الفكرية والحضارية الآنية والمستقبلية، لأن ثوابت التشريع، وهدي النصوص القرآنية، لا تتعارض مع مصلحة الإنسان المسلم، ولا تتصادم ومصلحة الجماعة، وكلها نعيم ديني وديني، وأمن حياتي شامل ودائم، واستقرار عيش مستمر، وعاقبة أخروية ميمونة مرضية.

وما المقترحات المقدمة في هذه الاستراتيجية، إلا تبويباً وتجميعاً لمقترحات كانت قد دعت إليها كل الندوات واللقاءات العلمية التي تبنتها المنظمة الإسلامية

للتربية والعلوم والثقافة، في ندوتَيْها السابقتين اللتين عقدتهما لغرض السعي المتواصل للتقريب بين المذاهب، وما تقدّمهما من أعمال وجهود نادت بها وألحت عليها مجالس التقريب بين المذاهب، كما أكدّها ودعا إليها أئمة المذاهب الإسلامية وعلمائها، ورجال الفقه والفكر والدعوة، وتلك الآراء والمقترحات، إلى جانب أنها تؤلف اعتبارات مهمة تستدعي العناية بجوانب تنفيذها والإدراك الواعي لما تتطلبه مراحل التطبيق من جهود وافية ومتعمقة ومتواصلة، فقد جاء ترتيبها هنا وفق ضوابط تنظيمية قابلة للتطبيق، وممكنة التحقيق، ولذلك فإن أهم ما تعتمد وترتكز عليه الخطوات الإجرائية والتنفيذية، هو ما يمكن تلخيصه في المقترحات التالية :

أولاً : إقرار هذه الاستراتيجية وتبنيها بشكل رسمي واعتماد برامجها العملية من الدول الأعضاء، لیتاح لقوى التقريب وأطّره الولوج إلى الميدان بمسؤولية، ولتتمكّن الهيئات المعنية من اتخاذ الخطوات العملية، التي ستسير عليها خطط التطبيقات الوطنية والإسلامية والمنظائية، في إطار التوجّهات العامة ووفق مراحل برامجها التنفيذية، لأنها تتطلب جهوداً مكثفة ودراسات متعمقة، ومتابعات متلاحقة، وتقويماً مستمراً ومتواصلاً، كما تتطلب إمكانات مادية وبشرية ذات نوعية متميزة منتقاة من علماء المذاهب المشهورة وفقهائها.

وبقدر الإمكان، فإن وصف عمليات التنفيذ التي رُتبت حسب علاقاتها بالهيئات المحلية والدولية، المسؤولة عن تطبيق هذه الاستراتيجية : لا يعني شمولية تفاصيل المحتويات والمضامين، وإنما تم الترتيب وفق مقتضياتها. لذلك فما ورد ليس إلا على سبيل الاستدلال، أو على سبيل التخصيص، حتى تكامل الترتيبات الإجرائية والتنظيمية وتنطلق الخطوات الأولية من ميادينها في إطار تنظيمي تكاملي تحدده الجهات المعنية بتطبيق خطوات التقريب واستراتيجيته الأولى، ويتعلق أمر تحديد أزمّة التنفيذ، وأولويات خطته العملية، بالمواقف الوطنية، لارتباطها بالإمكانات المتاحة وبآليات التنفيذ المتوفرة، إلى جانب ربطها بالبرامج المساعدة الأخرى، كما هو مرهون أيضاً بالتنسيق مع أنشطة المنظمة الإسلامية وبرامجها، وفي إطار التعاون مع المنظمات الإقليمية والهيئات الوطنية، ومعتمد بشكل قوي، على دعم القدرات والقيادات الفكرية، ويستند في ذلك إلى الإسهامات المادية المتاحة التي ستتوفر داخل العالم الإسلامي وخارجه، ومن تلك المنطلقات فإن هذه الاستراتيجية قد استندت إلى ما يلي :

— مرجعية إسلامية، وضرورات ملحة حتمت بلورتها في شكلها المطروح، مبررة بأسباب ومعطيات تقتضي وجوب تنفيذها وتحتم تطبيقها، في نطاق الدستور الإسلامي: القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، مع الأخذ بعين الاعتبار مراعاة مقتضيات التجدد والتطور وإغناء الفكر الإسلامي، بمستجدات العصر، وصلات العالم الإسلامي بغيره، وبما يمكنه وأجياله الصاعدة من بلوغ مراقي الكمال، ويضع أمتنا في مقامها اللائق بها، في مقدمة ركب الأمم وشعوب العالم، اعتزازاً بالإسلام، وسمو تشريعاته ونظمه وأساليبه، يقول تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْر أُمَّة أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ (3).

— مرجعيات إقليمية ومحلية ودولية، كانت قد عبرت عنها الندوات والمؤتمرات واللقاءات العلمية والفكرية، التي نادت بالتقريب بين المذاهب الإسلامية، وفق تصورات فكرية إسلامية نابعة من ضمائر المخلصين والعلماء والمفكرين المثابرين على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، ودعواتهم المعلنة إلى ما يجمع الكلمة ويلمّ الشمل، والحائنة على العمل الجماعي لتضييق هوة الاختلافات المحدثه، والمؤكد لتلك التصورات العملية المجتمعة، على وجوب اتباع خطوات التلاحم ونبد الفرقة المفتعلة لمخالفتها روح الدين الإسلامي الحنيف.

لذلك، فإن ما يتطلبه تنفيذ هذه الاستراتيجية، بعد إقرارها، والبدء في وضعها موضع التطبيق العملي هو ما يلي:

أولاً: إقرار السبل والوسائل الآتية التي يجب أن تركز عليها عمليات التقريب ومنها:

1. اتخاذ الإجراءات العاجلة والجادة لتنفيذ عملية إجراء البحوث العلمية والموضوعية، عن واقع كل مذهب من المذاهب الإسلامية، واستخراج حقائقه العقدية ومواقفه الفقهية من مصادر المذهب نفسه ومراجعته، لا مما كتب عنه الآخرون، لأن كل مذهب من المذاهب له خصوصياته، التي لا تُعرف إلا من مصادره المعتمدة لديه، سواء كانت عقدية أو أصولية أو فروعية، أو حتى في حقل تفسير التاريخ وفهمه، لا اعتبار أن ما كان قد كتب أو رُوي عن بعض المذاهب من خارج بنيتها الحقيقية، قد اختلط بنفثات نسبت إلى هذا المذهب أو ذاك اتهامات، أقل ما يقال عنها: إنها ليست معترفاً بها في هذا المذهب، ولا يقرها أو ليست صحيحة عنده.

2. وانطلاقاً من أن عملية التقريب بين المذاهب لابد أن يراعى فيها المصادقية والموضوعية، فإن مثل تلك الصفات والحقائق لا يمكن أن تؤخذ أو تستقى إلا من لسان أصحاب المذهب نفسه، أو من مصادره المعتمدة عند أهله وأتباعه، لا من أقوال خارجية، فلربما صاحبها أباطل، ودست فيها دسائس، أو زورت عنها أقاويل، دون ثوابت، حتى انطوت على الشك فيها بصورة عامة. ويراعى عند تنفيذ بحوث التقريب وإجرائها ما يلي :

(أ) التمييز بين الرأي السائد، والرأي الشاذ داخل كل مذهب، وعلى الباحث الذي يسند رأياً إلى مذهب معين، أن يأخذ بعين الاعتبار الرأي الشاذ، كما أن عليه أن ينسب الآراء الشاذة إلى أصحابها فقط، وليس إلى المذهب ذاته، باعتبار أن المذاهب هي القواعد والأفكار، وليست الأفراد.

ولتحقيق هذا الأمر، لابد من أن تقوم المنظمة الإسلامية، بالتعاون مع مفكري المذاهب الإسلامية وعلمائها وفقهائها، بإعداد دراسة بحثية علمية لاعتمادها مرجعاً إسلامياً أساساً لكل دراسة تتم عن أي مذهب من المذاهب الإسلامية، على أن تتاح لهم الاستعانة بميادين تنفيذ هذه الاستراتيجية.

(ب) تقدير الرأي والرأي الآخر واحترامهما، لضرورتهما وأهميتهما عند الحوار، وحين تبادل الرأي، على أن يسود الحوار العلمي المجرد، كل مواقف عمليات التقريب، وإن أدت إلى الاختلاف، فالاختلاف طبيعي، وليس بمستنكر في إطار قواعد الاختلاف وآدابه. كما أن الدفاع عن الرأي والاستدلال على صحته حق لكل عالم، والرد المدعم بالدليل العلمي حق أيضاً، وإذا كانت المسألة من المسلمات في القضايا الجدلية والمنطقية، فهي في القضايا والمسائل الفرعية ومجالات الأحكام الاجتهادية، من باب الأولى والأخرى.

(ج) الاتفاق على المرجع المبدئي والثابت للتحكيم بين الآراء المتحاوره، وهو الكتاب والسنة النبوية الصحيحة، كما هو مرجع كل المذاهب، والمسلمون متفقون نظرياً على المرجعية الواحدة، لكنهم مع التأثر بالمغريات المادية والوجاهة الدنيوية والدوافع الخارجية لا يلتزمون أحياناً بما تدعو إليه تلك المرجعية، ومرجع التقريب

على كل الأحوال : هو الكتاب الكريم، والسنة النبوية الصحيحة، التي ثبتت حجيتها لدى المسلمين على اختلاف مذاهبهم.

(د) الاهتمام بإبراز النقاط المشتركة بين المذاهب، لأنها الأهم والأكثر من نقط الخلاف، ولكونها العامل الجامع المشترك بين متعدد المذاهب، ويتحقق هذا الأمر الأساس من خلال ميادين التأليف والنشر، والبحث العلمي، والاستعانة بكل وسائل الاتصال المقروءة والمسموعة والمرئية.

هـ) إذا تغلب الاختلاف على الأفكار والآراء، فلا يجوز أن ينعكس كلياً أو جزئياً على مواقف المسلمين من القضايا العالمية الكبرى، فالاختلافات الفكرية والفقهية تبيّن بما لا يدع مجالاً للشك، أنها كنز اشتهر به الفقه الإسلامي، ولها تاريخ طويل، كما أنها من سنن الله تعالى في خلقه، نتج وينتج عنها دينامية الحركة العلمية، وتنوع قواعد التشريع، كما نجم عنها النمو والثراء العلمي والفقهى الذي يباهي به التراث الإسلامي على المستوى الدولي. لذلك لا عيب ولا خطر في الاختلافات الفقهية والفكرية، وإنما الخطر في استثمارها في فصم عرى الإسلام ومخالفة ما جاء به التشريع السماوي، والأخطر من ذلك على الأمة والوحدة الإسلامية : هو الاختلاف في مصادر الإسلام الأساس، لأن هذا النوع من الاختلاف، ليس إلا الهوان والخسران، كما يعني وبلا جدل : الضعف والتمزق وهيمنة الأعداء. لذلك فمن أهم أسس التقريب وخطواته العملية، الإسراع بتوحيد الأمة الإسلامية بتأكيد وحدة مصادرهما ومرجعياتها، والحفاظ على أمنها : السياسي، والاجتماعي، والثقافي، والعلمي، والاقتصادي، حتى لا يقوى الاختلاف، ويزداد التمزق، فيسقط حق المسلم في حياة العزة والمجد الذي هو نعمة من نعم الله على عباده المسلمين.

و) النظر بموضوعية إلى القضايا الإسلامية، ذات الأولويات الكبرى، والتركيز عليها دون الدخول في جزئياتها، حتى لا يستفرغ الجهد والحماسة في الهوامش والجزئيات، ومن أهمها بل ومن أولوياتها الكبرى، مسألة التفريق بين المسلمين، وضراوة التنكيل بشعوبهم، وخطورة العمل على إخراجهم عن دينهم بأعمال التنصير والتهويد والتجهيل واستغلال حاجاتهم المادية في هذا العمل الخطير.

ثانياً : استمرارية الحوار المتأني والمتعمق في مسائل التقريب وقضاياها، ويمكن أن تشمل الخطط التنفيذية إقامة ندوات تخصصية، وإحياء حلقات دروس

الفقه المقارن، وتنظيم اجتماعات رجالات الفكر وعلماء الشريعة وفقهاء الإسلام والمؤرخين، وذوي الاهتمام من فقهاء مختلف أنحاء العالم الإسلامي، ولتطبيق هذه الوسيلة، يجب أن تُعدَّ خططُ عمل تطبيقية تُعنى بها الجهات المعنية داخل كل تجمع إسلامي، سواء منها ما كان على مستوى البلد الواحد، أو ما هو على مستوى الجاليات والأقليات القاطنة خارج بلدان العالم الإسلامي، بحيث تشمل تلك الخطط والبرامج والأنشطة التعاونية، برامج ثقافة التقريب، يصحبها حملات توعية إعلامية، وحوارات فكرية فقهية تناقش فيها، وبعمق وموضوعية، مسائل التقريب وقضايا توحيد الرأي، شاملة لمجمل قضايا الاختلافات الفقهية والفكرية، ويتم تنفيذها وفق خطة زمنية محكمة، بحيث يبدأ تداولها على المستوى الدولي الإسلامي، في إطار أنشطة المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ومن ثم يتم انتقالها وتداولها على المستوى الإقليمي، تليها أنشطة في المجال نفسه، تنفذ على المستوى المحلي، تخطيطاً وتنفيذاً، ومتابعةً وتقويماً.

يسبق ذلك إنشاء: هيئة، أو — مجلس —، أو — جمعية —، أو تحت أي من التسميات التنظيمية، في البلدان الإسلامية. وفي مراكز تجمعات المسلمين، بحيث تتحدد مهامها ومسؤولياتها حول قضايا التقريب، على أن تكون تابعة للمنظمة الإسلامية هيكلياً، وتنظيمياً، و تحت مسؤولياتها وإشرافها، على غرار الأمانة العامة لاتحاد جامعات العالم الإسلامي، على أن تُعنى بإعداد لوائحها وتحدد مهامها ومسؤولياتها وبرامج عملها وخططها بنفسها وبعد تكوينها، ولها أن تستمد خبرتها ونشاطها وأوليات برامجها وأنشطتها من خلال مقترحات رجالات الفكر والفقه الإسلامي وكتّابه وعلمائه، بالتعاون والتنسيق مع الدول الأعضاء والهيئات المماثلة القائمة حالياً على الساحة الإسلامية، ولها أن تستعين بالمهام التصورية التالية:

1. إعداد برامج العمل التقريبي وأنشطته، واقتراح خطط التنفيذ على مختلف الصعد والمناطق والمواضيع.
2. دراسة جهود التقريب والعمل على تعميمها على مختلف الدول الأعضاء والهيئات المعنية.

3. التواصل مع المعنيين بالتقريب أفراداً وجماعات، حول كل الأمور والمسائل التي تعنّ للمسلمين في ميادين التقريب ومجالاته، والعمل على إعلام الدول والهيئات المعنية بها للتعاون والتشاور في ذلك.

4. القيام بمهام الإعلام والتعريف والمتابعة الدائمة للجهود الدولية والإقليمية والمحلية المبذولة في مجالات التقريب.

5. اقتراح مواضيع البحوث الإسلامية ذات البعد الهادف الموصل إلى وحدة العالم الإسلامي علماً وعملاً، وفق أهداف التقريب، وبما يخدم ويحقق مقاصد الدين الإسلامي، في ترسيخ وحدته وتأسيس مبادئه، ووحدة بنيّه، مع مراعاة الشمولية والتوسع والتحديث فيما يصلح أمر المسلمين كافة، في حياتهم الدينية والدنيوية، وبما يمكنهم من مساهمة الركب الحضاري العلمي، والتقدم التكنولوجي، ويعيدهم إلى مكانتهم التي أرادها الله لأمتّه، بحيث تتحقق لها صفة الأمة الواحدة، التي ينطبق عليها وصف الرسول ﷺ: "مثل المؤمنين في توادهم وتراحهم كالجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى".

إجراءات عملية

في إطار تنفيذ استراتيجية التقريب بين المذاهب الإسلامية، تبرز أهميتها من خلال اتخاذ إجراءات متكاملة متماسكة، على مختلف المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، ويأتي في مقدمتها ما يلي:

أولاً: على المستوى الوطني:

1. وضع سياسة وطنية تستهدف التقريب بين المذاهب الإسلامية، تتضمن خطاً عملياً، من شأنها أن تساعد المعنيين على إبراز حقيقة الاختلافات الفقهية من منظور إسلامي، باعتباره ظاهرة فكرية، نابعة من منطلقات غير منافية للتشريع الإسلامي، لها جذور إسلامية صحيحة مبررة، وبالذات منها ما كان في المسائل والقضايا الاجتهادية المستنبطة من الأدلة الظنية.

2. إدماج مادة (ثقافة التقريب بين المذاهب الإسلامية) في كل مناهج المراحل التعليمية، وبصورة أخص في المعاهد والمدارس والجامعات الدينية ذات الطابع المتخصص في العلوم الشرعية، ووفق أسس تربوية، والتركيز عليها، في كل مسارات

العملية التعليمية، والعناية بها كمادة تطبيقية صفيّة ولا صفيّة أساس يحصل الطالب عند تفوقه فيها على تقدير أعلى في علامات النجاح التعليمي.

3. تكثيف المحاضرات الدورية عن التقريب وثقافته السلوكية، في مختلف المراكز المعنية بالفضايا الثقافية، وفي المعاهد والمؤسسات التعليمية، مع التركيز بشكل أكثر عمقاً على الوحدة الإسلامية، وشرح أسباب الاختلافات الفكرية والفقهية بين المذاهب، والعمل على تبسيط مبرراتها وتوضيح مقاصدها.

4. استغلال المناسبات الوطنية والتجمعات الشبابية المتكررة لتناول مسائل التقريب، والعمل بشتى السبل والوسائل، على نشر ثقافته، والتعريف بأن اختلافات المذاهب لا تعني التباين والتضاد والتفرق، وإنما هي اختلافات اجتهادية ظنية، تدور حول أحكام فروع مسائل وقضايا الفقه الإسلامي، وأنها لا تمت إلى جوهر الإسلام وثوابته.

5. الربط بين أصول الدعوة الإسلامية ومحتوى اختلاف المذاهب والفتاوي الإسلامية وتعدّدها، والدعوة إلى ضرورة انسجام فتاوى العصر مع جوهر الإسلام، وإسنادها إلى مصادر التشريع، لا إلى أقوال ليس لها مرجع من الدين، وخصوصاً حول قضايا الساعة الملحة، الاجتماعية منها والسياسية والاقتصادية.

6. دعوة الكليات والجامعات الإسلامية، لتطوير مناهجها ومقرراتها وفتح آفاق معرفية جديدة، تتمثل في توسيع الدراسات الإسلامية العليا وتطويرها، في إطار التقريب، وتشجيعها على فتح باب الاجتهادات الفقهية، وفق أسسه المعروفة في علم أصول الفقه، بحيث يتسنى لها تخريج المجتهدين والعلماء المبرزين، المتعمقين في الشؤون والقضايا الإسلامية، ومساعدتها على تطوير البحث العلمي المتخصص وتعميقه، وخصوصاً في جوانب الدراسة التي تخدم وتحقق أهداف التقريب بين المذاهب، مع إيلاء مناهج ثقافة التقريب أهمية خاصة في الدراسات الدينية والجامعية وبحوث الدراسات العليا ورسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه، وفي جميع إصداراتها.

7. إيلاء دور خطباء المساجد والوعاظ ورجال الدعوة اهتماماً خاصاً، والعمل على تشجيعهم على حمل رسالة التقريب، وتوحيد رؤيتهم الإسلامية نحو المذاهب،

ودعوتهم للحدّ من تناول المسائل الخلافية، إلا بما يجعل منها منطلقاً للشراء الفكري والتوسع المعرفي، وبما يخدم مقاصد التشريع، ويؤكد الوحدة الإسلامية.

إذا كان التعاون الإقليمي والدولي في كل مجالات الحياة يعتبر من أهم ركائز العلاقات الدولية، وضرورة من ضروريات نموّ هذه العلاقات واستقرارها، فإنه في ميادين العمل العقدي والتماسك الديني، أكثر ضرورة، وأشدّ تأكيداً واحتياجاً، وخصوصاً فيما يتعلق بأمور لها دورها في التكامل والتنسيق والتشاور والتناصح، لمصلحة الاستقرار الفكري والأمني وترسيخ الاعتقاد القلبي، وما يمت بصلة إلى تحسين العلاقات الأخوية، التي فرضتها العقيدة الواحدة، عقيدة الإسلام الحنيف. وللوصول إلى الغايات التي استهدفتها هذه الاستراتيجية، فإن الأمر في مجالات التعاون الإقليمي والدولي يركز على ما يلي :

1. العمل وبشكل محكم ومتكامل، لتنمية كل أشكال التعاون فيما بين المؤسسات الوطنية وبين المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية العاملة في إطار الدعوة والتعليم الإسلاميين.

2. تسهيل تبادل الخبرات والمعلومات، وخطط العمل الإسلامي الموحد وفق أهداف التقريب، وبذل الوسع لتشجيع تبادل المطبوعات والإصدارات التي تستهدف تحقيق التقريب بين أبناء العالم الإسلامي.

3. تبادل العلماء والوعاظ والمرشدين وأصحاب الرأي المستنيرين، والباحثين والمحاضرين في مختلف جوانب الدعوة الإسلامية، وبالأخص الضالعين في مسائل التقريب بين المذاهب.

4. تشجيع تبادل وزيادة عدد المنح الدراسية، واستقبال الدارسين والباحثين، في رحاب الدراسات الإسلامية، وخصوصاً منهم المهتمين بميادين التقريب، والعمل على تأمين إمكانات إجراءات البحوث الميدانية، واستطلاع الرأي بما يساعد الطالب الباحث على الوصول واكتساب المعلومة الصحيحة، ويسهل له مهمته البحثية، ويمكنه من إنجاح دراسته، لتعميم النفع منها، بقصد تحقيق أهداف التقريب والإسهام في تنفيذ استراتيجيته.

وفي هذا المجال، فإن المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة مدعوة لاتخاذ الإجراءات التالية :

1. اعتماد برامج تشجيع التعاون الإسلامي، فيما بين دوله وهيئاته وجمعياته العلمية، ودعمها فنياً وعلمياً ومادياً، قصد مد شبكة التواصل، وتطوير التكامل بين الدول الأعضاء، وتشجيع تبادل الدارسين والباحثين، والإسهام في توجيه الدراسات العلمية والبحثية، بما يتفق وأهداف هذه الاستراتيجية.

2. العمل على تحصيل الموارد المالية اللازمة لدعم الجهود التي تبذلها الدول والهيئات الإسلامية، في إطار توجهات الهيئات العلمية والدينية المسؤولة عن مهام التقريب بين المذاهب.

3. معاونة الدول والهيئات والجمعيات العلمية الإسلامية، مادياً وفنياً على إعداد خطط التقريب بين المذاهب الإسلامية، وتطوير برامجها التنفيذية، بما يمكن الدول والهيئات الإسلامية من بلوغ غاياتها في التعريف بمقاصد التقريب على المستوى المحلي، وتطبيق التقريب عملياً، وجعل أهدافه غاية جهود الفقهاء والمفكرين.

4. متابعة تنفيذ سياسة استراتيجية التقريب، وتقويم برامجها وخططها العملية، ويمكن أن يتحقق ذلك : بإصدار دورية عن الخطوات التنفيذية التي اتخذت وتحققت، في إطار مناهج التقريب، سواء على مستوى الدول والمنظمات، أو على مستوى الهيئات الوطنية الإسلامية، متضمنة أدبيات التقريب، وما يضعه ويكتبه الفقهاء والعلماء والمفكرون حول مسائل التقريب، تعميماً للفائدة، وتوثيقاً للجهود العلمية والبحثية.

5. رصد جائزة سنوية، لأفضل بحوث التقريب بين المذاهب، تقدمها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، تشجيعاً للباحثين في مجال التقريب، ودعماً للتواصل العلمي الديني، وبما يرسخ ويجذر مبادئه النبيلة.

6. اعتماد برامج تنفيذية تهتم دورياً بدراسة تطوير الوسائل الكفيلة بتحقيق أهداف التقريب وتجديدها، خدمة لمستقبل الإسلام وعالمنا الإسلامي.

7. إجراء مسح للبرامج الوطنية الهادفة، والمنظمية الموصلة إلى أهداف التقريب بين المذاهب بغرض تعميم تجاربها والاستفادة منها في مستقبل برامج التقريب بين المذاهب، ولتحاشي التكرار.

8. تشجيع التعاون الإسلامي في مجال إعداد المجتهدين، ودعاة التقريب، والإسهام الفاعل في تطوير المؤسسات الجامعية العاملة بصفة خاصة في مجال إعداد كفاءات الدراسات الإسلامية، وميادين توحيد الفكر الإسلامي وتطويره، وخصوصاً في الدول الأعضاء الأكثر احتياجاً.

9. وضع الخطط اللازمة المتكاملة وربطها بخطط المنظمة وبرامجها، وبما ينسجم مع المستجدات الفكرية في مجال التقريب، وتناسبها مع تطور احتياجات المجتمعات الإسلامية، أينما كانت وحيثما وجد المسلمون، والعمل على بذل كل الجهود والدعم لإنجاح البرامج الوطنية في هذا المجال، وعدم تعرضها للازدواجية والتكرار المؤثر على الأولويات.

10. إصدار وثيقة جديدة تضع الأسس المنهجية بقبول الحديث أو تضعيفه، وتبين مجال تطبيقه، مع مراعاة ضوابط النقد المقررة من قبل علماء مصطلح الحديث، وبحث مختلف الآراء عند كل مذهب إسلامي، لكي يتم التوصل إلى قواعد معترف بها اليوم عند الجمهور.

11. وضع مصنف جديد في أحاديث الأحكام، يراعى فيه ما اتفق عليه أئمة المذاهب المعروفة، من حيث الدلالة والتوثيق، ويمكن أن تنطلق هذه العملية من مراجع معينة معروفة لدى علماء المذاهب وفقهائها.

12. إقامة ندوة خاصة أو ورشة عمل تعنى بوضع مقاييس لتفسير النصوص الشرعية واعتماد أسس الترجيح، وفق مقاصد الشريعة العامة، وتصحيح بعض المفاهيم في بعض الأحاديث التي تُفهم خطأ.

13. عقد دورات للمجامع الفقهية، تحت عنوان: "مسائل الإجماع الاجتهادي، أو الاجتهاد الجماعي"، أو ما شابهها من المسائل ذات الصلة التقريبية.

وأخيراً، بعد إعمال النظر في الواقع الإسلامي المعيش، وترجيح ما يجب عمله حيال مجمل الأنشطة الواجب اتخاذها لتنفيذ كل مضامين هذه الاستراتيجية، باعتبار أنها متكاملة مترابطة، وباعتبار أن أمر التقريب لا يقبل الإرجاء ولا التسويف، ولا ينبغي لمن يهمه أمر وحدة المسلمين، التأثير بأي من العوامل التي استحوذت على عواطف بعض المسلمين وعقولهم، وللتأصل الرؤية الدينية عن التسامح، والوحدة

الإسلامية الشاملة التي لا فرق فيها بين أبناء الأمة الإسلامية إلا بالعمل الصالح، والتقوى الفاضلة، والسلوك المتوازن، والالتزام بمبدأ الوحدة الإسلامية، سلوكاً وعملاً، وفي إطار التعبئة الإسلامية الشاملة لمواجهة العصبية المنهية عنها والانتماءات الضيقة.

وعلى امتداد الفترة القريبة، وسعيًا وراء تأصيل المواجهة الشاملة ضد الجهل والتخلف، والتنافر المذهبي: تقوم الجهات المعنية، والسلطات المسؤولة ضمن مراحل تطبيق مضامين هذه الاستراتيجية بالتنفيذ الكامل، والمتابعة المستمرة عن كثب لتعميق المنظور الإسلامي. إضافة إلى ما سبق اعتماده ضمن فصول هذه الاستراتيجية، وذلك بتنفيذ ما يلي:

1. دعوة العلماء والمفكرين والمجتهدين إلى مراجعة المفاهيم والمضامين في المؤلفات التي تناولت المذاهب الإسلامية بنوع من العصبية، أو كانت قد كتبت بها يتنافى وواقعها الصحيح أو وصفها بما ليس فيها، دون تبصر وترو، والعمل على مراجعتها وتحليلها التحليل العلمي الموضوعي، دون ميل أو استسلام لأي من المؤثرات الخارجة عن الإسلام، وعن منطق الحق، وعن التسامح الإسلامي، والعمل على تشذيبها مما دس فيها مما يعارض مفاهيم الوحدة الإسلامية ومقاصدها، وأساليب التقريب ووسائله، مع التركيز على حملات التوعية التقريرية بين صفوف جمهور المذاهب الإسلامية وعامتهم.

2. دعوة كل البلدان الإسلامية، والمنظمات والمؤسسات الإسلامية، وفي مقدمتها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، للقيام بدراسة شاملة للمؤلفات المذهبية وتنقيحها بما ينسجم مع التوجه الإسلامي الحضاري الرشيد، وإزالة التعارضات المذهبية التي تضمنتها تلك الإصدارات والمؤلفات التي تتنافى ومقاصد التعددية الفقهية والفكرية في المذاهب الإسلامية المبنية على قواعد التشريع الإسلامي وأصوله.

3. تشجيع اطلاع المسلمين والباحثين على كنوز المذاهب الإسلامية التي تمتلكها المكتبات الوطنية، العامة منها والخاصة، وتشجيع نشر الفريد من التراث الإسلامي التليد، وخصوصاً ما هو منسجم مع أهداف هذه الاستراتيجية.

4. تشجيع الدول والمنظمات على المشاركة في إعداد استراتيجيات إقليمية ومحلية للتقريب بين المذاهب الإسلامية الفقهية، انطلاقاً من منظور شامل ومتكامل، مع مراعاة تجديد اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو رسم سياسات حكومية وغير حكومية، وبالتعاون مع المنظمات العلمية المتخصصة والهيئات الدينية، بغرض نشر الأفكار التوحيدية والقادرة على محاربة التفرقة، وسدّ فجوة الخلاف بين أتباع المذاهب الإسلامية.

5. التشجيع على إجراء الدراسات والبحوث التي تعنى بإعادة كتابة التاريخ الإسلامي من منطلقه الصحيح، وتجريده من الشوائب التي علقته به وليست منه، وخصوصاً ما خلفته عهود الاختلافات المذهبية، والعمل على تصحيح المفاهيم عن الشريعة الإسلامية، مع التركيز على تنقية المعلومات الفاسدة منها، ومما ظن أنه عالق بها من شوائب ودسائس وإسرائيليات.

6. التنفيذ المحكم والدقيق للتوصيات التي شملتها فصول هذه الاستراتيجية، وتوفير ما يمكن المجتمع الإسلامي من تنفيذها، وفق الرؤية الإسلامية المستندة إلى مصادر التشريع ومنابع الهدى والتوفيق، مع مراعاة الظروف المادية لكل قطر، وفي حدود طاقاته وإمكاناته المتاحة.

7. تعبئة كل الكفاءات الإسلامية الفاعلة في كل مناحي الحياة التربوية والعلمية والإعلامية والأسرية والمهنية، وعلى مختلف المستويات الرسمية والشعبية، لتقبل مضامين التقريب بين المذاهب.

8. دعم صلات الترابط الأخوي بين المهتمين من علماء ومفكرين وناشئة علمية، للتواصل وتبادل الزيارات بينهم وزملائهم على المستوى الوطني والدولي، وتذليل الصعوبات المادية والفنية التي تقف حائلاً بين جهودهم الفكرية وتبادل الرأي الاجتهادي الديني لفائدة جمهور المسلمين.

هل صنعنا قَدَرً منطقتنا بإحياء المقاربات الطائفية حين تشدد الأزمات وتضييق السبل؟ سؤال يجب أن نفكر به ملياً على وقع ما جرى ويجري من كيفية تعاطينا (شعوباً ونخباً) مع أحداث العراق الحافلة، والمقاومة اللبنانية (خاصة المسلحة منها الممثلة بحزب الله)، هذا إن لم نرجع بالذاكرة إلى الحرب العراقية الإيرانية.

وحين تم تحريق وتخريب المساجد في العراق، لم يكن بالأيدي الدانهاركية التي رسمت الرسوم المسيئة، وإنما حصل ذلك بأيدي مسلمين حملهم الغضب والشحن الطائفي ضد أهل السنة على فعل ما قاموا به.

ومما يتصل بهذا الفتوى التي تم تداولها والحديث عنها والمنسوبة للشيخ عبد الله بن جبرين التي حرم فيها مناصرة حزب الله وعدم جواز الدعاء لهم؛ لأنهم -بحسبه- "روافض خارجون عن الملة".

وإذا تجاوزنا العداء التاريخي بين الشيعة والوهابية، فإننا سنجد أن الحس الطائفي تنامي بعد سقوط بغداد تحديداً، وترجم نفسه بممارسات عنفية عملية على وقع الاصطفافات الطائفية السياسية والدينية، وبفضل اللغة الإعلامية التي أفرزتها الحرب. وبقيت هيئة علماء المسلمين في العراق تلجّ دوماً على وجود استهداف طائفي لأهل السنة، أسفر عن مقتل عشرات الآلاف بحسب التصريحات، كما تحدثت عن دور إيراني في هذا الاستهداف. وقد صرح الأمين العام للهيئة الحارث الضاري في أثناء اجتماع الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين في إستانبول (يوليو 2006) بأن حل المسألة الطائفية بيد إيران.

هذه الأحداث والسياقات كشفت عن فقر مدقع في أطروحات التقريب التي امتدت لأكثر من نصف قرن من الزمن، ووقت الأزمات يعتبر وقتاً نموذجياً لقياس مدى عمق الأفكار ورشادها، وجهود مجمع التقريب الذي رعته إيران تحطمت على وقع الحديث عن نفوذ إيراني لا يمكن إنكاره في الساحة العراقية، التي كان من المفترض أن تكون ساحة عملية لاختبار صدق الأفكار وجديتها. إنه في الواقع لم يتم إنجاز مؤسسة حقيقية للتقريب تملك القدرة على مواجهة مخاطر الفرقة والصراع الذي قد يصل إلى حد الاقتتال بين المسلمين كما شاهدنا في العراق، ولا نأمن أن لا نشاهده في ساحات أخرى إن وجدت الفرصة المواتية!

لكن مع كل هذا، لن يجدي نفعاً النكوص عن قناعاتنا بفكرة التعددية بكل ألوانها، وتحديدًا هنا المذهبية، غير أن التجارب الحالية المرة تفرض إعادة تقويم تلك الأطروحات التقريبية والبحث عن أوجه الخلل والفسل فيها، وكيفية الوصول إلى ضوء في نهاية النفق المظلم الذي تُدخلنا فيه الأزمات ومن يعزف على وترها، فالعداء

والشحن الطائفي لا يجديان شيئاً سوى أنها يدخلاننا في دائرة مغلقة، ومن مهمتنا وواجبنا الوعي بجملة من الأفكار والكيلات الشرعية التي يجب مقاومة تغييبها في ظل سيادة منطق المقاربات الطائفية والأفعال الغرائزية العمياء. من تلك الأفكار:

أن الاصطفافات الطائفية تؤدي بكلية من كليات الشريعة وهي وحدة الأمة، والتي تحدث عنها القرآن بالقول: ﴿إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون﴾.

أن الإغراق في المذهبية من شأنه أن يلغي فكرة عالمية الإسلام، وهي كلية من أهم الكليات التي كادت تضيع في متاهات المذهبيات.

أن المسلمين متخلفون بدرجة كبيرة، وبرز هذا عندما يتعرضون لامتحان ما فيتحول الانتماء المذهبي - وهو انتماء علمي وفقهي - إلى حقل للغرائز ويصبح الانتماء المذهبي انتماء قبلياً. وتتحرك غريزة القبيلة فتستباح كل المحرمات والقيم الدينية المتوافرة في كل المذاهب الإسلامية.

الانقسامات المذهبية تعتبر تطوراً طبيعياً في أي نسق معرفي؛ حيث لا يمكن أن يجتمع الناس على فكرة واحدة بصورة مطلقة، وحيث إن التعدد الفكري بين الناس طبيعي في مصدره، ووظيفي في غايته؛ لذلك كانت الانقسامات المذهبية للأمة الإسلامية بصفة عامة، وفي الكيان العربي بصفة خاصة مسألة لا تقضي على الوحدة، ولا تؤدي إلى التمزق أو التشرذم في ذاتها، وما لم تكن هناك مؤثرات خارجية تعجل بالتمزق أو تسرع به لا يكون لهذه الانقسامات تأثير سلبي.

هذا الاقتتال الطائفي الذي عايناه في العراق يقضي المنطق والحكمة بأن يحمّلنا مسئولية العمل المتواصل لإخراج واقعنا وأمتنا من أتون التوترات والعداوات المذهبية التي لا تخدم في المحصلة النهائية إلا أعداء الأمة.

ويبقى أن هناك فجوة بين النظرية والتطبيق على أرض الواقع، وأن جهود المصالحات والتقريب والتأخي لا تثمر إذا بقيت في الغرف المغلقة وأروقة المؤتمرات، فالواقع يشهد جهلاً فاضحاً بين عامة الناس من الطرفين، بحيث يجهل كل منهما الآخر، وفي هذه المساحة يكمن كثير من التوترات، فضلاً عن أننا لم نقرأ ولم نسمع أي بيان صريح يحرم الانتهاكات التي حصلت في العراق بالنسبة للمساجد التي هي مساجد لله، لا للسنة ولا للشيعنة! فنحن هنا أمام هتك لقيمة عليا في الإسلام حين يتم

تصنيف بيوت الله على أساس طائفي أو مذهبي لتبرير استباحتها!. وفي المقابل كان علماء السنة في العراق في كل موقف يجدون أنفسهم مطالبين - وقد فعلوا- بالتبرؤ من صنائع الزرقاوي وغيره التي كانت تستهدف الشيعة.

وبالعودة إلى فتوى ابن جبرين وما أثارته من ردود، نجد أننا لا بد من تبيان عدد من الأمور، أولاها أن نكف عن الحديث عن كل طائفة ككتلة صماء متجانسة، وهو منطق يحكم الجميع، من سنة وشيعة، سواء عندما نتحدث عن بعضنا أم عندما نتحدث عن الغرب أيضًا.

وفيما يخص حزب الله، فلا يمكن اختزاله بهذه الصيغة الساذجة بأنه حزب شيوعي، سواء لجهة السلب أم لجهة الإيجاب، فكون المقاومة اللبنانية المسلحة شيوعية، جاء ليخلخل أطروحة تخوين الشيعة التي سادت في المجال العراقي حين تحاذل كثير منهم عن مقاومة المحتل الأمريكي، ومن المفارقات أن الصوت الشيعي المؤثر في العراق كان لصالح الكف عن المقاومة المسلحة للمحتل الأمريكي، بينما الصوت الفاعل في المقاومة المسلحة في لبنان هو الصوت الشيعي، والذي دعم الموقفين كليهما هو إيران الدولة الشيعية! وهذا يدل دلالة واضحة على أن هنالك طائفية سياسية لها مصالحها هنا وهناك، وأن هذه الحسابات السياسية هي التي تخلط الأمور وتحرك الفتن هنا وهناك. ويجب أن لا ننساق لها دون وعي، وأن نخلص المسائل الدينية من حسابات السياسة ومصالحها. فالخلافات السياسية ذات الأسباب الطائفية من شأنها أن تدمر الوحدة.